التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **فبراير 2025**

تراجع الاسواق العالمية يدفع المؤشر الخليجي إلى المنطقة الحمراء على الرغم من الأداء المختلط لبورصات المنطقة ...

بعد تحقيق مكاسب قوية في بداية الشهر، أنهى المؤشر الخليجي تداولات فبراير 2024 على تراجع هامشي، متأثراً بانخفاض الأسهم القيادية، وذلك على الرغم من الأداء الإيجابي لثلاث من أصل سبع بورصات في المنطقة. ويعكس هذا التراجع تأثير ضعف الأسواق العالمية الرئيسية والتي تأثرت بتزايد المخاوف المتعلقة بالتباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، وارتفاع التقييمات السوقية، فضلاً عن حالة عدم اليقين الناجمة عن الحروب التجارية. وفي قطاع الطاقة، شهد النفط الخام انخفاضاً بنسبة 4.7 في المائة نتيجة لزيادة الإمدادات.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,693.1	4.7%	10.9%	154.9	9.3	15.7	1.2	2.5%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	7,386.3	1.6%	8.5%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	7,334.9	1.1%	6.2%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,101.2	4.1%	10.0%					
السعودية	12,111.9	(2.4%)	0.6%	2,666.5	30.0	19.5	2.3	3.7%
أبوظبي	9,564.6	(0.2%)	1.5%	785.9	9.0	20.1	2.6	2.1%
دبي	5,317.6	2.6%	3.1%	255.0	4.0	9.4	1.4	4.6%
قطر	10,445.7	(2.1%)	(1.2%)	168.4	2.3	11.4	1.3	4.7%
البحرين	1,960.2	4.3%	(1.3%)	96.5	1.0	14.4	1.1	8.8%
عمان	4,435.9	(2.4%)	(3.1%)	30.9	0.6	9.6	0.6	6.2%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,158.0	56.2	17.7	2.1	4.5%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

وتراجع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي هامشياً بنسبة 0.4 في المائة بنهاية شهر فبراير. وعلى مستوى البورصات المختلفة، جاءت البحرين في الصدارة من حيث البورصات الأفضل أداءً، بتسجيلها لمكاسب بنسبة 4.3 في المائة، تلتها الكويت بنسبة 4.1 في المائة، فيما حققت دبي نمواً بنسبة 2.6 في المائة. في المقابل، كانت السعودية الأكثر تراجعاً على مستوى المنطقة بانخفاض مؤشر البورصة بنسبة 2.4 في المائة، بما يتسق مع التراجع الذي سجلته عمان، فيما سجلت قطر وأبوظبي تراجعاً بنسبة 2.1 في المائة و0.2 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأداء منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه، تمكنت الأسواق الخليجية من الحفاظ على مكاسبها، بنمو بلغت نسبته 2.6 في المائة، على خلفية الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي شهدته ببداية العام .وجاءت الكويت في الصدارة بمكاسب ثنائية الرقمة بلغت نسبتها 10 في المائة، متفوقة على الأسواق الإماراتية والسعودية التي سجلت مكاسب أقل. في المقابل، تراجع أداء كل من عمان والبحرين وقطر خلال هذه الفترة.

أما على صعيد أداء القطاعات الخليجية، تأثرت الأسواق الخليجية بتراجع غالبية المؤشرات القطاعية خلال الشهر، إذ شهدت قطاعات التأمين، والرعاية الصحية، والمرافق العامة انخفاضات بمعدلات متوسطة. كما سجلت القطاعات الكبرى، مثل المواد الأساسية والطاقة، تراجعاً بنسبة 5.1 في المائة و1.7 في المائة، على التوالي. في المقابل، حققت بعض القطاعات مكاسب ملحوظة، إذ جاء قطاع العقارات في الصدارة بارتفاعه بنسبة 2.5 في المائة، يليه قطاع الاتصالات بنسبة 2.0 في المائة، فيما سجل قطاع البنوك نمواً بنسبة 1.9 في المائة.

وعلى صعيد نشاط التداول في البورصات الخليجية، كان هناك نمو شهري طفيف بنسبة 2.4 في المائة خلال فبراير 2025 مع وصول القيمة الإجمالية المتداولة إلى أعلى مستوى لها في أربعة أشهر عند 56.2 مليار دولار أمريكي. وعلى مستوى كل دولة، سجلت الكويت زيادة كبيرة في القيمة الشهرية المتداولة والتي وصلت إلى أعلى مستوى منذ يونيو 2009 عند 9.3 مليار دولار أمريكي بعد نمو شهري بنسبة 65 في المائة، على الرغم من قلة عدد أيام التداول خلال الشهر. كما شهد نشاط التداول في أبو ظبي والبحرين نموًا قويًا بلغ 3.4 مليار دولار أمريكي ومليار دولار أمريكي، على التوالي، بينما سجلت المملكة العربية السعودية انخفاضًا حادًا بنحو 20.0 في المائة خلال الشهر مع وصول القيمة الإجمالية للتداول إلى 30.0 مليار دولار أمريكي.

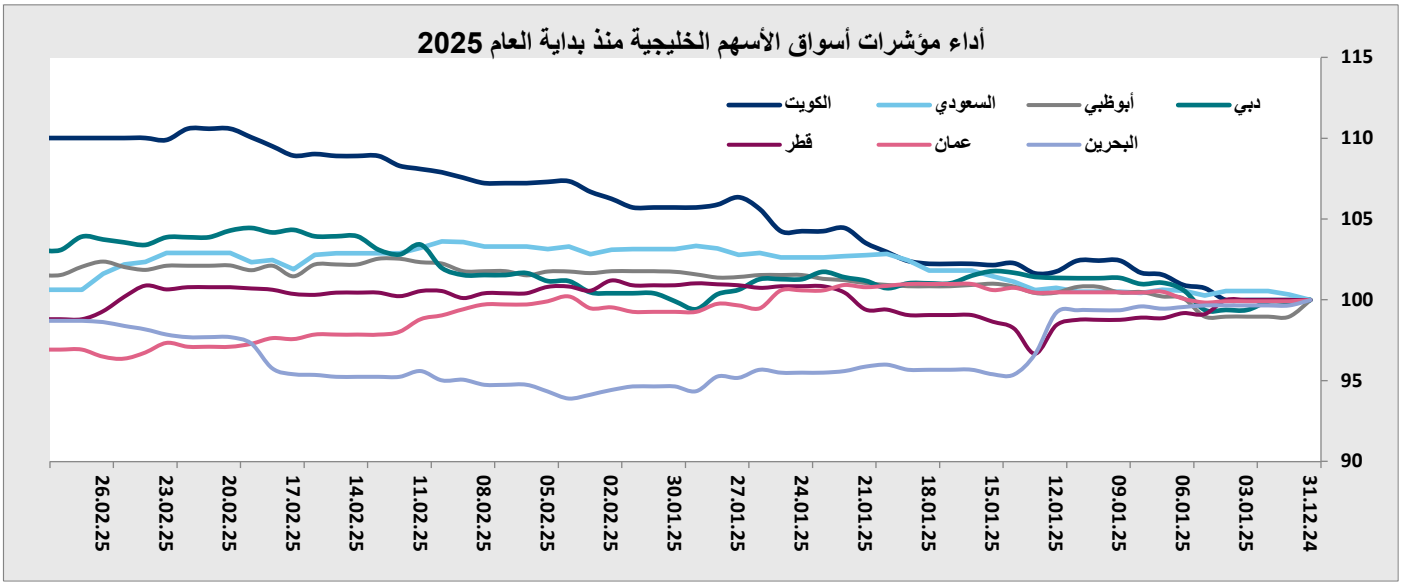

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

واصلت بورصة الكويت ارتفاعها للشهر الخامس على التوالي في فبراير 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بأداء أسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، على عكس المكاسب الأوسع نطاقاً التي سجلها السوق خلال الشهر السابق. وحقق مؤشر السوق الأول أداءً قوياً، مرتفعاً بنسبة 4.7 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,693.1 نقطة، بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب شهرية بنسبة 1.6 في المائة، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.1 في المائة. من جهة أخرى، تمكن مؤشر السوق العام من كسر الحاجز النفسي البالغ 8,000 نقطة، مسجلاً نمواً شهرياً بنسبة 4.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,101.2 نقطة، ليحقق بذلك أفضل أداءً بين الأسواق الخليجية. وساهمت هذه المكاسب في تعزيز أداء السوق منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، مما جعل الكويت السوق الأفضل أداءً خليجياً، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 10.0 في المائة. وجاءت هذه الارتفاعات بدعم رئيسي من مؤشر السوق الأول الذي قفز بنسبة 10.9 في المائة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، في حين ارتفع كلا من مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 8.5 في المائة و 6.2 في المائة، على التوالي.

وجاء الأداء الشهري لقطاعات بورصة الكويت لصالح القطاعات الرابحة، إذ جاء مؤشر قطاع التكنولوجيا في الصدارة بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 54.2 في المائة، وتبعه كلا من قطاعي الرعاية الصحية والمواد الأساسية بمكاسب بلغت نسبتها 12.0 في المائة و5.7 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، استفاد قطاع التكنولوجيا من المكاسب القوية التي سجلها سهم شركة الأنظمة الآلية، المكون الوحيد للمؤشر، مما دفع القطاع إلى تسجيل هذا الأداء الاستثنائي. أما على صعيد قطاع الرعاية الصحية، سجل سهم شركة التقدم التكنولوجي قفزة هائلة بنسبة 55.4 في المائة خلال الشهر. أما في قطاع الاتصالات، فقد سجلت معظم الأسهم المكونة للمؤشر مكاسب ملحوظة، مستفيدة من إعلانات الأرباح القوية. كذلك، شهد قطاع البنوك ارتفاعاً بنسبة 4.5 في المائة خلال الشهر،

مع تسجيل جميع البنوك المدرجة في البورصة لمكاسب ملحوظة مدفوعة بقوة النتائج المالية للعام 2024.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم شركة التقدم التكنولوجي في الصدارة بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 55.4 في المائة، تبعه سهم شركة الأنظمة الآلية وشركة الفنادق الكويتية بمكاسب بلغت نسبتها 54.2 في المائة و50.0 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، سجل سهم شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات أعلى معدل تراجع بنسبة 98.3 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كيمفيك) والشركة الوطنية الدولية القابضة، بتسجيلهما لخسائر بنسبة 37.7 في المائة و32.9 في المائة، على التوالي.

وظلت أنشطة التداول قوية خلال شهر فبراير 2025 على الرغم من قلة عدد جلسات التداول لهذا الشهر. وشهدت كمية الأسهم المتداولة ارتفاعاً شهرياً بنسبة 47.1 في المائة في فبراير 2025 لتصل إلى 10.5 مليار سهم. وارتفعت القيمة الشهرية للأسهم المتداولة بوتيرة أعلى بكثير بنسبة 65.0 في المائة لتصل إلى 2.9 مليار دينار كويتي، أعلى مستوى شهري منذ يونيو-2009. وجاء سهم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية (KBT) في الصدارة من حيث كمية الأسهم المتداولة خلال الشهر بتداول 2.5 مليار سهم من أسهم الشركة، وتبعه كلا من سهمي شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار بتداول 1.4 مليار سهم و485.3 مليون سهم، على التوالي. أما على صعيد قيمة التداولات الشهرية، جاء سهم شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود في الصدارة أيضاً بتداولات بلغت قيمتها 930.5 مليون دينار كويتي خلال الشهر، وتبعه سهم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية (KBT) ومجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار بتداولات بلغت قيمتها 380.7 مليون دينار كويتي و139.4 مليون دينار كويتي خلال الشهر، على التوالي.

السعودية

أنهى المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) تداولات شهر فبراير 2025 على انخفاض، متراجعاً بنسبة 2.4 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 12,111.9 نقطة. وجاء هذا التراجع بعد أن قوبلت المكاسب المحققة في النصف الأول من الشهر بتراجعات شبه كاملة في النصف الثاني، مما ضغط على الأداء العام للسوق. كما تأثرت معنويات المستثمرين بعدد من العوامل المختلفة من أبرزها إعلانات الأرباح الأخيرة، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الخام، مما انعكس سلباً على أداء السوق. وعلى الرغم من التراجع الشهري، إلا أن أداء السوق منذ بداية العام 2025 حتى تاريخه ما يزال إيجابياً، محققاً مكاسب بنسبة 0.6 في المائة.

وجاء سهم المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني في صدارة الأسهم الرابحة في السوق السعودية خلال شهر فبراير 2025، محققة مكاسب بنسبة 14.4 في المائة، وتبعها كلا من سهمي شركة عبدالله سعد أبو معطي للمكتبات بارتفاعه بنسبة 9.4 في المائة، ثم سهم شركة الأندلس العقارية، بنمو بلغت نسبته 8.5 في المائة. في المقابل، جاء سهم المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام في صدارة الأسهم المتراجعة بتسجيله لخسائر بنسبة 22.9 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة الخزف السعودي وشركة أميانتيت العربية السعودية بانخفاضهما بنسبة 20.7 في المائة، و19.0 في المائة، على التوالي.

وسجلت القطاعات السعودية أداءً متبايناً في فبراير 2025، إذ غلب التراجع على معظم المؤشرات القطاعية. وتصدر قطاع الإعلام القطاعات الخاسرة بانخفاضه بنسبة 19.0 في المائة، في ظل تراجع كافة أسهم القطاع، وتبعه كلا من قطاعي النقل والمرافق العامة بانخفاضهما بنسبة 8.6 في المائة و7.8 في المائة، على التوالي. كما سجل كلا من قطاعي التطبيقات وخدمات التقنية والتأمين تراجعاً بنسبة 6.7 في المائة و6.5 في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الكبرى، تراجع أداء قطاع الطاقة بنسبة 2.5 في المائة، مدفوعاً بتراجع سعر سهم أرامكو السعودية بنفس المعدل، مما يعكس تقلب أسعار النفط الخام منذ بداية العام. وعلى صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع الاتصالات في الصدارة بارتفاعه بنسبة 4.6 في المائة، يليه قطاع البنوك بنسبة 0.7 في المائة، مع تسجيل معظم البنوك المدرجة مكاسب خلال الشهر. وجاء في صدارة أسهم البنوك الرابحة سهم البنك السعودي الفرنسي والبنك الأهلي السعودي والبنك العربي الوطني بمكاسب بلغت نسبتها 6.4 في المائة و2.3 في المائة و 1.2 في المائة، على التوالي. وبالنسبة لقطاع الاتصالات، سجلت معظم الأسهم المدرجة ضمن مؤشر القطاع مكاسب قوية بدعم من إعلانات الأرباح الجيدة.

الامارات

سجل مؤشر فوتسي أبوظبي العام انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة بنهاية شهر فبراير 2025، ليضع بذلك نهاية لمكاسبه التي استمرت على مدار شهري ديسمبر 2024 ويناير 2025. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن أداء المؤشر منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه ظل إيجابياً بارتفاعه بنسبة 1.5 في المائة. وعلى الصعيد القطاعي، هيمنت التراجعات على السوق، إذ سجلت سبعة من أصل عشرة قطاعات انخفاضاً، بينما حققت ثلاثة مؤشرات قطاعية مكاسب. وجاء مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في صدارة القطاعات الخاسرة بانخفاضه بنسبة 22.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 9,735.7 نقطة، متأثراً بهبوط أسعار أسهم خمس من أصل ست شركات مدرجة ضمن القطاع، إذ تصدر سهم لولو للتجزئة قائمة الأسهم المتراجعة بفقده نسبة 23.6 في المائة من قيمته. كما سجل قطاع الرعاية الصحية ثاني أكبر انخفاض، متراجعاً بنسبة 12.5 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,229.0 نقطة، بعد تسجيل جميع الشركات الأربع المدرجة ضمن مؤشر القطاع لخسائر، بصدارة سهم برجيل القابضة الذي تراجع بنسبة 27.5 في المائة. في المقابل، كان قطاع العقارات هو الأفضل أداءً، محققاً مكاسب بنسبة 15.5 في المائة خلال فبراير 2025، ليصبح الأكثر ارتفاعاً على مستوى كافة المؤشرات القطاعية.

حقق المؤشر العام لسوق دبي المالي ثالث أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في فبراير 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2.6 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,317.6 نقطة، ليواصل بذلك شهره التاسع على التوالي من النمو. وكان الأداء القطاعي إيجابياً بصفة عامة، إذ سجلت ستة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مكاسب، بينما تراجع القطاعان المتبقيان. وجاءت مكاسب هذا الشهر بدعم من الأداء القوي للقطاعي المالي (+3.5 في المائة) والعقارات (+0.3 في المائة)، وهما من أكبر القطاعات من حيث الثقل الوزني في السوق. وعلى صعيد القطاع الصناعي، ارتفعت اسعار خمسة أسهم من أصل ثمانية، بصدارة سهم العربية للطيران الذي حقق مكاسب بنسبة 12.9 في المائة .أما في القطاع المالي، فقد قفز سعر سهم مصرف الإمارات الإسلامي بنسبة 25.7 في المائة، ليساهم بصفة رئيسية في دعم أداء السوق. في المقابل، سجل قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض على مستوى كافة القطاعات، متراجعاً بنسبة 4.9 في المائة خلال فبراير 2025، تبعه مؤشر قطاع المرافق العامة بنسبة 0.1 في المائة.

قطر

بعد تحقيقها لمكاسب ملحوظة خلال شهر يناير 2025، أنهت بورصة قطر تعاملات فبراير 2025 على تراجع، إذ انخفض مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 2.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,445.7 نقطة، في حين سجل مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم مكاسب هامشية بنسبة 0.1 في المائة. كما تباين أداء المؤشرين منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، إذ سجل مؤشر بورصة قطر 20 انخفاضاً بنسبة 1.2 في المائة، بينما حقق مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم ارتفاعًا هامشياً بنسبة 0.6 في المائة. كما أظهر الأداء القطاعي تراجعاً واسع النطاق خلال الشهر، وسجل قطاعان فقط مكاسب شهرية.

وفيما يتعلق بالأداء القطاعي، مال الاتجاه العام تجاه القطاعات المتراجعة بعد أن سجلت خمسة مؤشرات من أصل سبعة مؤشرات قطاعية انخفاضاً في فبراير 2025. وسجل القطاع العقاري أكبر انخفاض على مستوى المؤشرات القطاعية بفقده نسبة 3.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,570.90 نقطة. وجاء كلا من مؤشري قطاع التأمين وقطاع الاتصالات في المرتبة التالية بانخفاضهما بنسبة 2.9 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي. أما على جانب الرابحين، جاء مؤشر قطاع النقل في الصدارة بارتفاعه بنسبة 3.3 في المائة، تبعه مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بنمو بلغت نسبته 1.2 في المائة. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع النقل بصفة رئيسية للأداء القوي لسهم شركة قطر لنقل الغاز (ناقلات) الذي ارتفع بنسبة 4.4 في المائة خلال الشهر، في حين تراجع سعر سهم شركة الخليج للمخازن بنسبة 4.3 في المائة. وعلى صعيد قطاع البنوك، سجلت أسهم معظم البنوك انخفاضا خلال الشهر. وتضمنت أسهم البنوك البارزة التي سجلت خسائر لهذا الشهر بنك الدوحة الذي انخفض سعر سهمه بنسبة 6.2 في المائة، يليه البنك التجاري وبنك قطر الوطني بتسجيلهما لخسائر بنسبة 1.7 في المائة و0.6 في المائة، على التوالي. كما تراجعت معظم الأسهم المدرجة ضمن مؤشر القطاع العقاري خلال الشهر بصدارة كلا من سهمي الشركة المتحدة للتنمية ومزايا للتطوير العقاري بخسائر بلغت نسبتها 9.4 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي. في ذات الوقت، تراجع مؤشر قطاع الاتصالات بسبب الخسائر التي سجلها السهمين المدرجين ضمن مؤشر القطاع.

البحرين

أنهى المؤشر العام لبورصة البحرين تداولات شهر فبراير 2025 محققاً أكبر مكاسب على مستوى البورصات الخليجية، إذ ارتفع بنسبة 4.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,960.23 نقطة، محققاً أقوى معدل نمو شهري في 14 شهراً، بعد شهرين متتاليين من التراجع. وكان الأداء القطاعي إيجابياً بصفة عامة، إذ تراجع مؤشر قطاعي واحد من أصل سبعة مؤشرات قطاعية. وجاء المؤشر العقاري في الصدارة بارتفاعه بنسبة 10.4 في المائة بدعم من صعود سعر سهم عقارات السيف بنسبة 13.0 في المائة. كما سجل مؤشر المواد الأساسية نمواً بنسبة 6.6 في المائة، مدفوعاً بارتفاع سعر سهم شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 6.6 في المائة، إذ جاء الأداء القوي بدعم من زيادة صافي ربح الشركة للعام 2024 بنسبة 54.6 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 184.5 مليون دينار بحريني مقابل 118.0 مليون دينار بحريني في العام 2023.

عمان

استمر المسار الهبوطي لمؤشر سوق مسقط 30 في العام 2025، إذ تراجع بنسبة 2.4 في المائة في فبراير 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,435.9 نقطة، وذلك بعد انخفاضه بنسبة 0.7 في المائة في يناير 2025، مما يعكس استمرار الاتجاه الهبوطي. وطوال شهر فبراير 2025، تحرك المؤشر ضمن نطاق محدود ومتراجع فيما يعزى بصفة رئيسية إلى غياب أي محفزات كبرى في السوق. وكان الأداء القطاعي متبايناً، إذ سجل مؤشران من أصل ثلاثة مؤشرات قطاعية خسائر خلال الشهر، بينما سجل الثالث مكاسب. وتراجع المؤشر المالي بنسبة 1.1 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,739.7 نقطة. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى خسائر أسهم الشركات الكبرى المدرجة ضمن القطاع، بما في ذلك البنك الوطني العماني (-4.8 في المائة) وبنك صحار الدولي (-3.6 في المائة). كما تراجع مؤشر قطاع الخدمات خلال الشهر بنسبة 3.5 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,632.9 نقطة. في المقابل، سجل المؤشر الصناعي مكاسب شهرية ملحوظة بنسبة 7.8 في المائة، لينهي تداولات شهر فبراير 2025 عند مستوى 5,832.22 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com